من الضيف إلى المضيف

ياسل طلوزي

من العبث فهم سرّ الحمّى التي ضربت أطناب العالم، في حادثة جنوح السفينة البنمية العملاقة «إيفرغيفن» في قناة السويس، ما لم نقرنه بالعدوان الثلاثي على مصر في خمسينيات القرن الماضي إبّان جمال عبد الناصر، ففي الحالين كان ثمّة «جنوح» دولي، وإن اختلفت المقدّمات والنتائج. لكن في كلتيهما كانت قناة السويس هي فيروس الحمّى التي نزّ عرقها من جبين سادة العالم «الحرّ». ربما يحسب لعبد الناصر أنه كان أول زعيم عربي يعيد الاعتبار إلى ثورة عربية مدفونة في قاع المضائق البحرية الممتدة من جبل طارق إلى باب المندب، عندما أمّم قناة السويس من بقايا مخالب الاستعمار البريطاني على مصر. فأجّج ثائرة بريطانيا وفرنسا وتابعتهما إسرائيل، ما دفع الدول الثلاث إلى تشكيل أول حلف ثلاثي ضدّ الآمال العربية بالسيطرة على ثرواتها، وكان ما كان عقب فشل العدوان جزّاء التدخل الأميركي الذي لم يجرؤ من أجل سواد عيون العرب، بل لقطع الطريق على النفوذ الإمبراطوري البريطاني، المؤذن بالانهيار. آنذاك، حبست الدول عابرة المحيطات أنفاسها عندما شعرت بتهديد جديّ يقوده عبد الناصر على واحدٍ من أهمّ المضائق البحرية العالمية الذي تحتاجه ليدومة هيمنتها التجارية على قارّات العالم، مع أن عبد الناصر لم يكن يعتزم إغلاق المضيق، بل استعادة ثروة نهبتها الشركات الإنجليزية التي تسيطر على قناة السويس هدفا معلنا لا غبار عليه، على اعتبار أن من حق الدول فرض سيادتها على مياهها الدولية. وفي المقابل كان يسعى إلى هدف سياسي، قوامه استعادة الاعتبار العربي، وتشكيل نواة لإرادة عربية جامعة تخرج من ضيقها عبر هذا المضيق الصغير. وهو ما أدركه الغرب مبكّرًا، فسعوا إلى إجهاض هذا الحلم بكل الوسائل الممكنة، بما في ذلك اتهام نظام عبد الناصر بتهديد حرية الملاحة.

ومع جنوح الأمة في مضيق نكسة حزيران 1967، ثم رحيل عبد الناصر بعدها بثلاث سنوات، انكفأ العرب مجدّدًا عن التفكير بثرواتهم وموادرهم التي باتوا يرونها تتسلل من مضائقهم وأرضهم وحقول نفطهم إلى أيدي عصابات النهب، ليعاد تدويرها فيشترونها بأبخس مما باعوها. واليوم تجيء حادثة السفينة التي جنحت في قناة السويس، لتعيد التذكير بثروةٍ عربيةٍ لم يستطع العرب إدارتها بما يخدم مصالحهم، لكنها كشفت عمّا يعنيه هذا المضيق للعالم الذي أعلن ما يشبه حالة الطوارئ لإزالة الخثرة التي علقت في شريان السويس، فاصبح يتسابق لعرض خدماته ومساعداته في تعويم السفينة العالقة في حلقه، وبيدي استعداده لإرسال شركاته المتخصصة وخبرائه الأنعمين، واضعًا أكداس خبراته كلها بين أيدي المسؤولين المصريين.

في الحادثة الجديدة، أوشك العالم أيضًا أن يشكل «تحالفًا» من أجل عيون قناة السويس، ولكن تحت هدفٍ لا يختلف كثيرًا عن أهداف التحالف العسكري السابق، وإنْ لم يأت هذه المرّة مدجّجًا بالسلاح بل بالخبراء، ليثبت للعالم أن العرب لا يحسنون إدارة هذا الشريان الحيوي. وفي ذلك بعض الصحة لدولةٍ يفترض أنها تدير هذه القناة منذ تأميم القناة قبل نحو ثلاثة أرباع القرن، ثم تجيء حادثة تصادم قطارين في سوهاج المصرية قبل أيام، لتكرّس الدعاوى الغربية أيضًا عن دولة لا تحسن إدارة شبكات سككها الحديدية حتى، فكيف بمضائقها البحرية.

لا أدري إذا كان لزامًا علينا أن نأسى لجنوح السفينة «إيفرغيفن» في قناة السويس، باعتبارها حادثة مأساوية كبدت مصر والعالم خسائر فادحة، وهذا ما يخامرنا حقًا إذ لا شماتة في مثل هذه الخسارات، لكننا من جانب آخر نأمل أن يعيد هذا الجنوح تذكيرنا بحجم الثروات الهائلة التي يمكننا من خلالها أن نفرض احترامنا على عالمٍ لم يعد يرانا أزيد من سفينة صدئة جانحة في صحارى الذلّ والتبعية، لعلنا نعبرُ من الضيق إلى مضيقٍ نكتشف من خلاله حجم قاماتنا الحقيقي.

الإلهاء بديلاً

محمد ابو رمان

في وقتٍ كانت المشروعات الفكرية تتنافس في العالم العربي، في القرن التاسع عشر مروراً في القرن العشرين، من محاولات تحديث الدولة العثمانية إلى أفكار النهضة والإصلاح (جمال الدين الأفغاني، محمد عبده)، وصولاً إلى المشروعات الأيديولوجية الطموحة؛ الإسلام السياسي، القومية العربية بتفرّعاتها، الشيوعيين، وغيرهم، فإنّنا اليوم لا نكاد نقف، لا على صعيد الأنظمة السياسية، ولا على صعيد المدارس الفكرية العربية، على مشروعات نهضوية فوق قُطرية أو حتى قُطرية، تمتلك القدرة على تعبئة الشارع وتحريضه وتطوير خطاباتٍ فكريةٍ قادرةٍ على الإجابة على التحدّيات العاصفة في المنطقة، وفي كل دولة على حدة.

في مقابلات أجريتها مع شباب أردنيين تأثروا بأفكار تنظيم داعش خلال الأعوام الماضية، بعد أن خرجوا من السجون، أو عادوا من ساحات القتال هناك، لفت انتباهي جواب أحد هؤلاء الشباب، وهو على قدر من المعرفة العلمية والدينية، ويحمل شهادة دراسات عليا، على سؤالي: ما هو المغرى لجيل من الشباب، بخاصة الجامعيين والمثقفين والمتعلمين في فكر هذا التنظيم؟ أجابني: بأنّه (داعش) يمتلك مشروعاً حقيقياً على الأرض، في وقتٍ لم نجد أحداً من الدول العربية يقدّم مثله للشباب العربي، وفي وقت كانت إيران تمدّ نفوذها من طهران حتى البحر المتوسط، وملايين العرب يواجهون سؤالاً وجودياً، لم يجدوا طرفاً قوياً لديه الجرأة في استخدام القوة، ويقدّم أوراق اعتماده للملايين، بوصفه من يملك الوقوف في وجه التحدّيات المحيطة. من وجهة نظري (كما حال أغلبية النخبة السياسية العربية المعارضة قبل المؤيدة) هو مشروع عدمي وكارثي، ولم يؤدّ إلا إلى مصائب أكبر، لكنه، من زاوية أخرى، نتيجة طبيعية لحالة الفراغ الحاصلة في المنطقة العربية، بخاصة بعد أحداث الربيع العربي. الطريف أن صاحبنا ذكر بإطاحة الرئيس المصري الراحل، محمد مرسي، كإنهاء لمشروع الإسلام السياسي الديمقراطي، بعد أن كان بعضهم يردد أنّ أسامة بن لادن دفن في ميدان التحرير، كناية عن أن الانتفاضات العربية أنهت مبرّرات «القاعدة» والأسس التي قام عليها خطاب هذا التنظيم. وكانت قيادات «القاعدة» قد وقعت، فعلا، في الارتباك خلال تلك اللحظات حينما أصدر قادتها، كالظواهري وأبي يحيى الليبي وأنور العولقي، مقالاتٍ في محاولة للتكيّف مع التغيرات الجوهرية التي أحدثها الربيع العربي، قبل أن تعود جميعاً إلى المربع الأول، بعد الثورة المضادة والانقلاب على ذلك الحلم الشعبي القديم. بالضرورة، حمل الربيع العربي أحلام وآمال الخلاص والانتقال إلى مرحلة جديدة عربية، بعدما برز فشل السلطوية العربية، وحدثت تغييراتٌ جوهريةٌ في المجتمعات، وربما كان في وسع مشروعه أن يقدّم حلولاً أو أفاقاً جديدة، بدلاً من محاولات القمع السلطوية والإصرار على العودة إلى الوراء، من دون إدراك عجز الديناميكيات السابقة عن مجاراة التغيرات المجتمعية والثقافية الكبيرة، أو الوقوع فريسةً لمشروعات التطرّف الديني التي قدّمها تنظيم داعش.

الآن الجميع عالقٌ في اللحظة الراهنة، فالأنظمة التي غرقت في بحور الأزمات الداخلية العميقة، وتعمّقت جراحها مع وباء كورونا، غير قادرةٍ على تقديم المشروع المستقبلي، بينما غالبية الأحزاب والقوى السياسية التقليدية لا تزال رهينةً لخطاب مرتبط هو كذلك بالمرحلة السابقة، أي الصراع مع الأنظمة العربية، ولم تستطع تلك القوى أن تحرّر فكرها وخطابها من تلك العقلية وتطور خطاباً جديداً يستجيب للمرحلة غير المسبوقة من التحدّيات الهائلة.

بالنتيجة، نرى في حوارات النخب السياسية والمثقفة أكثر من خطاب السلطويات، وفي كلا الطرفين ثمّة نزق فكري وحضاري مفجع، بينما كانت المناظرة التي أسّسها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، وبعدهم مالك بن نبي، تتحدّث عن شروط النهضة والإصلاح الديني والتحرّر من القوى الخارجية، أصبحت المناظرات التي تشغل الجميع صغيرة جداً، أقرب إلى مناكفات شخصية أو سياسية ضيقة.

صمود المشيشي في تونس

محمد احمد القابسي

بعد شهرين من أزمة التعديل الوزاري في تونس وتداعياتها، وما أفضت إليه من انسداد سياسي واجتماعي حاد، وجدل شغل الطبقة السياسية بكل مكوناتها، وخلافاً لكل السيناريوهات التي وضعت هشام المشيشي وحكومته أمام حتمية الرحيل، أظهر الرجل قدرة فائقة على مواجهة ترسانة الصعوبات والاشتراطات التي كادت أن تعصف ببقائه في موقعه، علاوة على شهوة التونسيين، نخبا وسياسيين، التي أصبحت سمتهم الأبرز منذ اندلاع ثورتهم، في تغيير الحكومات، خلافاً لذلك كله، استطاع المشيشي أن يحوّل مجرى العاصفة لصالحه، سالكا مسارين، أولهما التعجيل بالمضي في مسار سياسي عنوانه «الحكومة المصغرة»، وإليتها تكليف وزراء بالنيابة لسد الشغورات، بدلا من الذهاب إلى الخيار الذي كان متوقعا، وهو تعيين الوزراء الجدد، والذين نالوا ثقة البرلمان، ورفض رئيس الجمهورية قيس سعيد أمامه، بذريعة أن المشيشي «خان العهد وخالف جوهر التعاقد» معه الذي اختاره شخصياً أقدر لتشكيل الحكومة، فأجرى بعد خمسة أشهر من تكليفه تعديلا وزاريا شمل ثلث أعضاء الحكومة، واستهدف أساسا الموصوفين بأنهم «وزراء الرئيس» أو «وزراء مديرة ديوانه نادية عكاشة».

وبالتوازي مع هذا المسار الأول، سارع المشيشي إلى عقد لقاءات مارثونية مع الحزام البرلماني لحكومته، والمكون أساسا من حركة النهضة وحزب قلب تونس وائتلاف الكرامة وكتلة الإصلاح، معلنا تبنّي الحكومة برامجها واستعدادها للعمل على إنجاحها. وفي سياقات تعثر مسار الحوار الوطني الذي اقترحته المركزية النقابية (الاتحاد العام التونسي للشغل) على رئيس الجمهورية الذي أعلن شكلا مغايرا وصورة أخرى للحوار، يوجه على أساسها للفئات الشبابية من دون المكونات السياسية من أحزاب وشخصيات فاعلة وحكومة، فتح المشيشي مجال رحبا للتنسيق مع المنظمات الاجتماعية الفاعلة، وفي مقدمتها الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، توّج بإبرام ثلاثيّ اتفاقية تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار، وتهدئة الاحتقان الاجتماعي في المركز والأطراف، خصوصا وقد نجحت في الوصول إلى توافق «معلن» مع حكومة المشيشي بشأنها. وبذلك أصبح المسار السياسي للحوار منفصلا عن الاقتصادي والاجتماعي، ما مكّن حكومة المشيشي من امتصاص الوضعية الصعبة للمالية العمومية، الوصول إلى توافق على خطة الإصلاح الاقتصادي، وفق ما يطالب به صندوق النقد الدولي الذي طالب الحكومة بخطة إصلاح اقتصادي، تكون محل توافق معلن من الشركاء الاجتماعيين، شرطا أساسيا لمضي المؤسسات المالية الدولية، وأبرزها صندوق النقد الدولي، في مساعي تعبئة موارد مالية لسد عجز الميزانية.

ويرى متابعون مهتمون بالشأن السياسي أن أهمية هذا الاتفاق تكمن خصوصا في المعنى السياسي الذي يقدمه، وأبرز انعكاساته «فصل مسارات الحوار الوطني المنتظر»، فبعد أربعة أشهر على تقديم المركزية النقابية لرئيس الجمهورية النقابية (الاتحاد العام التونسي للشغل) مبادرتها لإقامة حوار وطني سياسي واقتصادي واجتماعي، قابل قيس سعيد هذه المبادرة بالصمت أولا، ثم التذبذب، وأخيرا بإعلان قبول مبدأ حوار وطني، يؤثثه الشباب، بإبرام ثلاثيّ اتفاقية تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار، وتهدئة الاحتقان الاجتماعي في المركز والأطراف، خصوصا وقد نجحت في الوصول إلى توافق واتحاد العمال اتفاقا على خطة إصلاح سبع مؤسسات عمومية كبرى، ومراجعة المنظومة الجبائية ومنظومة الدعم، وهو اتفاق كان نتاج مشاورات أطلقتها الحكومة مع شركائها الاجتماعيين، بهدف التلنمر والشماتة والقذف والسّخرية في وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل إعلام. طالب المقال بكفّ الأذى عنها، ومراعاة كونها امرأة في مجتمع لا يرحم النساء، خصوصا إذا الشخص الذي ضبط معها في الموقف نفسه، وهو شخصية دينية أيضا، لم يتعرّض لما تعرضت له هي من هجوم.

للسيّدة مشاعر، وما فعلته لم يؤذ أحدا آخر، فهي لم تقتل، ولم تغتصب، على الرغم من أن ما قامت به يناقض الخطابات المبالغة في العفّة التي تتلوها على أسماع الفتيات، مانعة إيّاهن حتّى من النظر باعتباره فتنة، لكنّها لم تُجبر أحدا على الاستماع إليها؛ جمهورها يذهب إليها بمحض إرادته. ولهذه السيدة أسرة وأبناء، لا يستحقون التشهير بهم وبأنفسهم، ومن بيته من زجاج لا ينظر إلى أخطاء الآخرين، ويمشي حاملا أسماءهم. .. وردّ فعل على ما كتبت، تعرّضتُ، في صفحة الموقع الذي نُشر فيه المقال، لحملة هجوم حقودة، ادّتني ووصفتني بعبارات بذيئة، فيما لا أحد منهم يعرف عني شيئًا. تلك الليلة التي قرأت فيها التّعليقات المائة عن المقال لم أستطع النّوم. كان الموضوع مرعبا، ولم أتخيّل في حياتي أن أتلقى هذا الحجم الهائل من العنف، والسّب والقذف والكراهية المجانية، فقط لأنّني طلبت الكفّ عن الأذى؛ فبرأيهم هذه المرأة يجب أن تُرجم، ومن تطالب بإنصافها فهي مثلها. أما الرجل في القصّة، فكان موضوعا على الزكن. سامحته زوجته وأولاده وعاد إلى الحياة.. حدثت هذه الواقعة قبل نحو خمس سنوات.

هل كانت ثوال تعرف ما ستُواجهه من عنف قبل أن تعتنق أفكارها وتواجه بها مجتمعا يدوس على النّساء ويسحقهن، مثلما يدوس فيلٌ ظهر نملة لا حول لها؟ بالطبع، كانت تعرف، ولم تتوقف لحظة للتراجع أو تاخذ استراحة، أو تظهر ضعفا أو ألما مما تُواجَه به. واجهت وحدها، لعقود، مجتمعا عربيا كان فقهاؤه يكادون يجمعون من المحيط إلى الخليج على الدعاء عليها، والتّشهير بها على منابر الجمعة. وكانت المثال الأسوأ الذين يستشرفون به للدلالة على رغبة الغرب في إفساد نساء العرب والمسلمين. أتذكّر كيف كان خطيب الجمعة في حيّنا ينطق اسمها مستبشعا ومحتقرا، كأنّ نوال هي الخطر الأكبر على الأمة، هي التي كانت جريرتها أنها تمرّ في الفضائيات، لتعبر عن رأيها مثل الآف غيرها.

ماذا فعلت نوال؟ لم تكتف بدور جندي الاستكشاف الذي منحته إياها ريادتها، بل اصرّت أن تواجه الجيش الخصم وحدها، وهو لم يغفر لها ذلك. كيف لامرأة واحدة أن تملك هذه الجراة وتصرّ وتواجه وتحاور وتناقش. إنّه أمر أكبر من أن يتقبله. ماذا لو كانت إحدانا مكانها؟

لا يحتاج الأمر لعبة الاحتمالات، فهناك بالفعل نساء مثلها، يواجهن مجتمعاتٍ صغيرة، وأسرا مثلها، لكن الفرق أن المجتمع الذي واجهته يمتدّ من المحيط إلى الخليج، وربما يصل إلى باكستان والهند وبنغلاديش وغيرها. مع ذلك، عاشت حياتها وكتبت وسافرت وتزوجت وتفارقت مع أزواجها، حين لم يعد الزواج بهم يوافق روحها الحرّة والقوية وغير المهادنة. الفرق بين نوال السعداوي ومعظمنا أنّنا نهادن كثيرا، ونتفادى معارك كثيرة؛ إما لأنّها معارك أكبر منا، أو لا تستحق العناء، أو نؤجّلها إلى وقت آخر أنسب، وهي لم تفعل أيا من ذلك. واجهت وواجهت، ولم تطلب منّا أن نقتنع بما تؤمن به، إنّها تقول ما تراه صوابا، وعلى الباقي التصرّف، وأخذ ما يريدون منه أو تركه كله.

هل يعقل أن ذلك لم يترك في نفس نوال ندوبا لا تبرى؟ وإلا لم طلبت أن تقتصر جنازتها على عائلتها؟ هي لم تكن وسط الضّجيج لأجلها، فهي أخذت ما تريده ببدها، ولا تحتاج لمكرفون لتأخذه، بل فعلت لاجلنا جميعا، نساء ورجالا؛ فالحرية لا تنتزَا، الحرية قرين الإنسان مهما كان فصله وأصله وجنسه.

ليست نوال مفكّرة ولا منظّرة، إنها مناضلة كرّست حياتها للفت الانتباه إلى فداحة وضعية المرأة. هل كانت صدامية؟ نعم، ولكن في سياق يُعنف المراة بلا تردّد، وفي فترة كانت المرأة تعيش في عتمة، كان لا بد من رفع الصّوت عاليا، ولا بد من المواجهة، ولن تقوم بذلك امرأة مهادنة، ولا امرأة تنظر خلفها، بل امرأة شجاعة حد التهوّر، وحالمة حد المغامرة، ومستقبلية حد التضحية بهنائه بالها من اجل ما تؤمن به. إنّها امرأة نادرة، كان يمكن أن تتاجر بالقضية التي تدافع عنها، لكنها فضّلت النضال حتى آخر أيامها، دفاعا عما تؤمن به. لم تؤذ احدا، لكنهم اصرّوا ان يرافقوا جسدها المتعب، إلى مكانه الأخير، بكلماتهم السّامة، لحسن الحظ الموت لا يؤذي الموتى، ولا شتائم السفهاء تؤلمهم.

(كاتبة مغربية)

> امرأة نادرة، كان يمكن أن تتاجر بالقضية التي تدافع عنها، لكنها فضّلت النضال حتى آخر أيامها، دفاعا عما تؤمن به

خلال مقابلة مع وسائل إعلام فرنسية عام 2012 (مارينا هالي/فرانس برس)

ماذا فعلت نوال السعداوي؟

عائشة بلحاج

على مرّ التاريخ، وفي المعارك البرّية، تُرسل الجيوش جندي استطلاع يسبق جيشه ليكتشف موقع الخصم، وحجمه، ومظاهر تسلحه. ثم يعود بالخبر، قبل الطائرات بدون طيار، والأقمار الاصطناعية، وغيرها من مظاهر الذكاء التي قتلت كلّ غموض. جندي الكشافة يكون، أحيانا، كتيبة كاملة تسعى كتيبة الاستطلاع، وكثيرا ما ينتهي بها الأمر إلى الاشتباك مع الخصم، وقد تسفك دماؤها كلها، ثمنا لمهمّتها الاستطلاعية الخطيرة. الجندي والكتيبة معا على علم بالخطر، لكن من يدخل الجبل لا يختار معركته، ولا مكان مهمّته، وإذا كان الغريق لا يخشى من البلل، فإنّ الجندي لا يهرب من المعركة التي ذهب إليها عن إيمان.

قبل ذلك، كان قائدا الجيشين المتحاربين يتبارزان، وإذا انهزم ومات أحدهما قد يعني ذلك حسم المعركة، وتوفير العناء على البقيّة الذين يعودون إلى بيوتهم منتصرين أو مهزومين، من دون أن تُراق دماؤهم. حيث يدفع القائد دمه وشجاعته لحقن دماء جنوده. هذه أمثلة كثيرة على تضحية فرد أو أفراد من أجل أمم كاملة. لكن لماذا هذه الأمثلة؟

إنّها محاولة لوصف نوال السعداوي، المرأة الشّجاعة التي نعاها بعضهم قائلا: قد تختلف معها أو تتفق، لكنّك لا يمكن أن تنكر تأثيرها، وقوّة شخصيتها .. وغير ذلك، وكأنّه يتبرأ من تهمة الاتفاق معها، لينعيها من دون أن يُحسب عليها، ولا يُحسب مع الفئة التي نزلت عليها بالشّتائم ميتة وحية من جهةٍ أخرى، كأنّنا إزاء ردّة رثاء شخصيةٍ لا بد أن نتّفق معها. مع أن هؤلاء رثوا عشرات من الكتاب الذين لم يقرأوا لهم، ولا يعرفون شيئا عن الأفكار التي قد تتصادم مع أفكارهم، لكن لا أحد الطريف أن صاحبنا ذكر بإطاحة الرئيس المصري الراحل، محمد مرسي، كإنهاء لمشروع الإسلام السياسي الديمقراطي، بعد أن كان بعضهم يردد أنّ أسامة بن لادن دفن في ميدان التحرير، كناية عن أن الانتفاضات العربية أنهت مبرّرات «القاعدة»، والأسس التي قام عليها خطاب هذا التنظيم. وكانت قيادات «القاعدة» قد وقعت، فعلا، في الارتباك خلال تلك اللحظات حينما أصدر قادتها، كالظواهري وأبي يحيى الليبي وأنور العولقي، مقالاتٍ في محاولة للتكيّف مع التغيرات الجوهرية التي أحدثها الربيع العربي، قبل أن تعود جميعاً إلى المربع الأول، بعد الثورة المضادة والانقلاب على ذلك الحلم الشعبي القديم. بالضرورة، حمل الربيع العربي أحلام وآمال الخلاص والانتقال إلى مرحلة جديدة عربية، بعدما برز فشل السلطوية العربية، وحدثت تغييراتٌ جوهريةٌ في المجتمعات، وربما كان في وسع مشروعه أن يقدّم حلولاً أو أفاقاً جديدة، بدلاً من محاولات القمع السلطوية والإصرار على العودة إلى الوراء، من دون إدراك عجز الديناميكيات السابقة عن مجاراة التغيرات المجتمعية والثقافية الكبيرة، أو الوقوع فريسةً لمشروعات التطرّف الديني التي قدّمها تنظيم داعش.

الآن الجميع عالقٌ في اللحظة الراهنة، فالأنظمة التي غرقت في بحور الأزمات الداخلية العميقة، وتعمّقت جراحها مع وباء كورونا، غير قادرةٍ على تقديم المشروع المستقبلي، بينما غالبية الأحزاب والقوى السياسية التقليدية لا تزال رهينةً لخطاب مرتبط هو كذلك بالمرحلة السابقة، أي الصراع مع الأنظمة العربية، ولم تستطع تلك القوى أن تحرّر فكرها وخطابها من تلك العقلية وتطور خطاباً جديداً يستجيب للمرحلة غير المسبوقة من التحدّيات الهائلة.

بالنتيجة، نرى في حوارات النخب السياسية والمثقفة أكثر من خطاب السلطويات، وفي كلا الطرفين ثمّة نزق فكري وحضاري مفجع، بينما كانت المناظرة التي أسّسها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، وبعدهم مالك بن نبي، تتحدّث عن شروط النهضة والإصلاح الديني والتحرّر من القوى الخارجية، أصبحت المناظرات التي تشغل الجميع صغيرة جداً، أقرب إلى مناكفات شخصية أو سياسية ضيقة.

بين القاهرة وأبوظبي

معن البياري

يحدُث أن تكون العلاقات بين دولةٍ عربيةٍ وأخرى ممتازة، غير أن من الشطط أن توصَف بأنها تحالفية أو استراتيجية. ولذا الطنب معلقون وثرثارون في صحافات مصر والإمارات، في السنوات السبع الماضية، في وصف العلاقات بين البلدين بأنها كذلك، إنما كانوا يُشهرون جهلهم بالبديهيات، أو بالفكلوريات السياسية العربية في تسمية جائزة. ببساطةٍ، لأن اختلالا جوهريا في زاوية النظر التي يرون منها تلك العلاقات الحارّة بين القاهرة وأبوظبي، عندما يغفلون عن أن صاحب القرار في عاصمة الإمارات يرسّم خياراته وحساباته، ويتوهم لنفسه أدواراً مركزيةً ليس في الجوار والإقليم وحسب، بل في ثلاثة أرباع الأرض. ويفترض أن على صاحب القرار في مصر أن يلتحق بسياساته ورهاناته. والبادي أن هذا الافتراض ولقاء سياسات أبوظبي والقاهرة ورهاناتهما كانا حاضرَيْن في مسار العلاقات المتحدّث عنها منذ إطاحة الرئيس محمد مرسي وبدء حملة التنكيل ضد الإخوان المسلمين، وتالياً ضد كل أصحاب رأي آخر، وترسيم السلطة على نحوٍ يصادر المجال العام، ويرتدّ على التمرين الديمقراطي الذي كان واعدا. وقد قويل هذا كله بدعم غير محدود من أبوظبي التي انتدبت نفسها لوظيفةٍ قيادية، وبكل الوسائل والأساليب، في هدم ما وعدت به ثورات اليمنيين والتونسيين والسوريين والليبيين والمصريين في 2011، وفي محاربة خيارات صناديق الاقتراع في غير بلد عربي.

من طبائع الأحوال وحقائقها أن تتبدّل حسابات الدول إذا استجدّت متغيرات توجب هذا، سيما إذا تعلقت بالمصالح. ومن بالغ العادية أن يصحّح أهل القرار في القاهرة ما في مدارك نظرائهم في أبوظبي بشأن السياسة كيف تُصنع، وأن يحقّقوا من غلواء أوهامهم في غير أمر وشأن. والبادي قدّامنا أن شيئا من هذا وذاك صار يحدُث، منذ شهور. وربما تتدحرج الأمور إلى خلافاتٍ قد تصير عميقةً، إذا لم تُمو قع أبوظبي نفسها جيدا مع القاهرة. ليس عابرا أن الأخيرة لم تلتفت أبدا لدعوة شقيقتها الخليجية إلى استضافة لقاء مصري إثيوبي سوداني، تتوسّط في أثنائه، في أزمة ملء سد النهضة الإثيوبي. وفي موضعه تماما الاستياء، الذي عبّرت عنه أوساط مصرية رسمية، وإنْ في تسريباتٍ شحيحة، من بيان الخارجية الإماراتية، بعد إطلاق الرئيس عبد الفتاح السيسي «الخط الأحمر» الثلاثاء الماضي بشأن مياه النيل، لما بدا فيه من برود ظاهر، على غير الحرارة الضافية في بيانات الرياض وعمّان والمنامة مثلا. ولم تتجاوز الحقيقة تخميناتٌ ذاعت، في وسائط إعلامية، عن خيبة أمل مصرية من أبوظبي، عندما لم تستخدم علاقاتها القوية جدا مع أديس أبابا، لكي تتعامل هذه بكيفيةٍ أخرى، عقلانيةٍ ومرضيةٍ مثلا، في المفاوضات والمحادثات مع مصر بشأن أزمة الملء الثاني للسد. وعندما لم توظّف استثماراتها الضخمة في إثيوبيا لمصلحة مصر في قضية وجود وحياة وموت بالنسبة لها. والحديث أن هناك 92 مشروعا إماراتيا في عدة قطاعات في هذا البلد.

أما أن الحكم في مصر تدارك أحواله في ليبيا، وتراجع خطواتٍ منظورة عن اندفاعه وراء الإمارات في الدعم العسكري والسياسي المهول لمجرم الحرب خليفة حفتر في عدوانه المعلوم على طرابلس، فذلك لأن «حساب السرايا لم يات كما حساب القرايا»، بمعنى أن الميدان فرض انعطافة القاهرة، والناي عن رهانات أبوظبي الخائبة، بل والمضي في تفاهمات، استخبارية وسياسية، مع تركيا، ليس فقط للدفع باتجاه حل سياسي في ليبيا، وإنما أيضا لتدارك المصالح المصرية نفسها التي ثبت أنها تفرض خياراتٍ أخرى غير التي يفترض الحاكمون في عاصمة الإمارات أنهم قادرون على إنجازها بالمال وبالمسيّرات الصينية والمليشيات التي تتلمل من مجنّدين سودانيين وتشاديين وروس، وكانت ظنونٌ فيهم أن الجيش المصري سوف يفعلها ويوصل حفتر إلى الرئاسة في طرابلس. وعندما تندفع أبوظبي في علاقاتٍ تصل إلى التحالف مع إسرائيل، فإن للقاهرة أن تتحسّب، فترتاب من اتفاقية بينهما بشأن تطوير ميناء حيفا، مع حديث يتواتر عن خط أنابيب لنقل النفط من الخليج إلى أوروبا عبره، من دون المرور من قناة السويس .. إذا صح هذا (وغيره)، وقد صح ما ورد أعلاه (وغيره)، فإن ما بين القاهرة وأبوظبي سيختلّ علنا.

قوائم «فتح» تتنافس

فاطمة ياسين

نتج عن اتفاقية إعلان المبادئ (أوسلو)، التي وقعتها إسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية عام 1993، وضع مجتمعي مربك، وهو شتات جغرافي تمزّقت فيه البقية الباقية من الأراضي الفلسطينية التي رضيت إسرائيل بالتخلي عنها بسبب الصعوبة في إخضاعها، وإدراكها أنها أراض غير قابلة للعيش والتكاثر الصهيوني، ولكنها قبل أن تسلّمها، حرصت على أن تطبق عليها قواعد تمنع تقاربها، وتبقي إسرائيل مرجعا لا غنى عنه في تقرير أي مصير ظرفي أو نهائي لهذه الأرض، أو من يعيش عليها، ثم ما لبثت القضية الفلسطينية أن تراجع تصنيفها من همٍّ عربي ملح، ودوليٍّ بدرجةٍ أقل، إلى قضية خاصة للشعب الفلسطيني الذي تعامل معها بدوره بحسب موقعه وتوجهه السياسي ومكان هجرته، ما أحدث تشرذما من نوع آخر، أعطى راحة مضاعفة للسياسي الإسرائيلي في كيفية التعاطي مع هذه القضية التي أصبحت تخضع لوجهات نظرٍ بعضُها متضاربٌ ومتنافس. كانت كل هذه الظروف مقدّمة لانفصال قطاع غزة بسياسته وتحالفاته وطريقة تعامله مع إسرائيل، ومشهد آخر في الضفة الغربية يحاكي التجربة العربية باحتلال رئيسٍ تقليديٍّ كرسي القرار مدة طويلة، أدت إلى ما يشبه التحلل في حركة فتح التي قادت، طوال عقود، العمل الفلسطيني النضالي والسياسي، وأفرزت قادته التاريخيين، لكن أحدهم تحوّل إلى مجرد رئيس عربي آخر.

تزايد النشاط السياسي الفلسطيني باقتراب موعد الانتخابات التشريعية التي نجمت عن آخر جهود تصالحية بين غزة ورام الله، وكان النشاط في الضفة الغربية أكبر، فقد وجدت جهاتٌ فيها تصفية للحسابات، أو مناسبة لدخول السياسة من جديد، ومناسبةً أخرى لتدخل دول عربية على خط السياسة بما يتلاءم مع الشخصية الإقليمية التي تريد إحدى الدول المطبّعة مع إسرائيل أن تتخذها، فتحوّلت حركة فتح التاريخية إلى ثلاث قوائم، قائمة الرئيس محمود عباس، وأخرى يترأسها ناصر القدوة الذي فصلته «فتح» الشهر الماضي، وهو سياسي مخضرم، وابن شقيقة الزعيم الراحل ياسر عرفات، وتعزّزت القائمة بانضمام الأسير الفلسطيني ذي الحضور الشعبي المحترم، مروان البرغوثي، ودخل محمد دحلان، وهو مفصول عن حركة فتح، عائدا بقائمة ثالثة، ولكنه يحظى بمساندة الإمارات التي تريد أن تعزّز حضورها على شكل قائمة فلسطينية يجلس على رأسها شخصٌ تثق به.

يوجد هذه القوائم ستنافس «فتح» نفسها، خصوصا في الضفة الغربية، ويمكن أن تنقسم الأصوات على ثلاثة، وما سيحصل عليه كل من القدوة ودحلان سيعتبر مكسبا لهما، فيما سيعدُّ خسارة فادحة للرئيس عباس. وليست هذه القوائم الثلاثة الوحيدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد تم تسجيل أكثر من ثلاثين قائمة، سيتم البتّ بأهليتها. ولكن هذه القوائم هي التي تملك تاريخا فتحاويا مشتركا ستتوزّع الأصوات بينها، والفرق الأساسي بينها في طريقة التعامل مع إسرائيل، فالرئيس عبّاس يرغب بلغةٍ تصالحية، وبالتقارب التدريجي من دون إفراط، فيما تدعو قائمة القدوة إلى حذر أكبر مع شيء من التصعيد، وإنْ عسكريا من دون الوصول إلى موقف حركة حماس، فيما يحمل دحلان أفكار الدول الراعية له، مع بعض التحميل الذي يمكن أن يناسب موقفا فلسطينيا يبحث عن تطبيع يحفظ ماء الوجه، إلى جانب فروقٍ سياسية تحمل الخلافات طابعا داخليا يتضمن الموقف من عبّاس نفسه، ومن أساليب الحرس القديم، والموقف من هذا الحرس، وذلك كله مرهونٌ بالانتخابات ونتائجها، وتوجه الجمهور الفلسطيني الذي يرغب بالفعل في ممارسة ديمقراطية. ولكن الخوف من تدخل إسرائيلي يجعل العملية الانتخابية كلها تحت خطر التأجيل، بالإضافة إلى خطر آخر، هو خوف القيادة التاريخية على نفسها من سقوطٍ مؤزٍ يجعلها خارج الحسابات السياسية، ما قد يدفعها مرّة أخرى إلى تأجيل الانتخابات أو إلغائها، كما فعلت في مرّات سابقة.

المعادلة الصفرية للدولة المصرية

خليل العناني

يتجاوز القمع العنيف الذي تمارسه أجهزة الدولة المصرية بحق المعارضين السياسيين مسألة الخلاف السياسي أو الأيديولوجي معهم. كذلك لا يتعلق هذا الأمر بما تدّعيه هذه الأجهزة، وما يدور في فلكها من وسائل إعلام باعصافها كافة، من اتهام المعارضين بالتهمة الرديئة البالية «الانتماء إلى جماعة إرهابية تسعى إلى قلب نظام الحكم». وهو الاتهام الذي أصبح أقرب إلى طابع دمغة أو ختم النسر الذي يختم كل ما يخرج من بطن الدولة. وإنما هو استمرار للمعادلة الصفرية التي تستخدمها هذه الدولة مع المجتمع، والتي تقوم على مبدأ «إما نحن أو هم». وهي معادلة، وإن ظهرت تمثّلاتها العارية المتوحشة، منذ انقلاب 3 يوليو في العام 2013 إلا أنها تعود بجذورها إلى بدايات الحكم العسكري لمصر منذ أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، بل ولربما أكثر قبل ذلك بحوالي 150 عاماً، وتحديداً منذ تولي محمد علي السلطة في مصر. ذلك أن منطق الدولة المصرية «الحديثة»، بالطريقة التي أنشأها بها محمد علي، هو في تضاد بنيوي مع المجتمع وقواه وممثليه. وهو منطقٌ يقوم على رفض أي شكل من التمثيل الشعبي،

الانتخابات الفلسطينية: تعطّش للتغيير وإنهاء الانقسام

مصطفى البرغوثي

نسبة التسجيل العالية للمشاركة في الانتخابات الفلسطينية، التي وصلت إلى 92%، والارتفاع غير المسبوق في عدد القوائم التي ترشّحت، وبلغ 36، دليلان واضحان على تعطش الشعب الفلسطيني للتغيير، بعد أن حُرم، لـ 15 عاماً، حقَّه الديمقراطي في انتخاب قياداته، ولم تُتَح له فرصة المشاركة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية منذ عام 1993 إلا مرتين في 1996 و2006. أما المجلس الوطني الفلسطيني، فلم تُجرَ لأعضائه أي انتخابات مباشرة، لأن نظامه اعتمد على تمثيل الفصائل بنظام الكوتا، ومندوبي المنظمات الشعبية، والمستقلين بالتعيين. وقد فتح لقاء الأمناء العامين للقوى الفلسطينية في سبتمبر/ أيلول الماضي الباب لإجراء انتخابات مترابطة للمجلس التشريعي الذي سيصبح أعضاؤه جزءاً من المجلس الوطني، وللرئاسة، ولباقي أعضاء المجلس الوطني في الخارج. وبذلك، لم تعد الانتخابات الفلسطينية محصورة بمؤسسات السلطة، بل بكل مكونات النظام السياسي الفلسطيني، بما في ذلك منظمة التحرير.

التعطش العارم للتغيير موجهٌ نحو ثلاثة أمور، تُغضب الشارع والمواطن الفلسطيني: أولاً، الاتفاقيات الجائرة مع إسرائيل، كاتفاق أوسلو واتفاق باريس الاقتصادي، وما أنتجته من تنسيق أمني، فرض منظومةً ظالمةً تجبر من هم تحت الاحتلال على توفير الحماية لمن يحتلونهم، من دون أن يكونوا قادرين على حماية أبناء شعبهم وبناته من الاحتلال نفسه. وهو غضب يتجه ضد المسّ بالحقوق الفلسطينية، بما في ذلك صفقة القرن ومشاريع التطبيع التي مثلت طعنةً في ظهر الشعب الفلسطيني، وضد نهج المفاوضات الفاشلة، التي استخدمتها إسرائيل غطاءً للتوسع الاستيطاني. وسيكون من الصعب على بعض القوائم التي ترشّحت معارضةً للسلطة القائمة أن تفسّر قناعاتها بضرورة استمرار نهج المفاوضات الفاشلة، أو المراهنة على دور الولايات المتحدة، أو الصمت والتساوق مع مشاريع التطبيع العربية.

ثانياً، منظومات الحكم السائدة التي تتحكّم بالحياة اليومية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، على الرغم من أنها بمجملها واقعة تحت الاحتلال المباشر أو غير المباشر بالحصار المفروض على قطاع غزة. ويتمركز الغضب في هذا المجال ضد التمييز بين المواطنين على أسس حزبيةٍ وفئوية، وأحياناً عائلية، أي ضد منظومة المحسوبية والواسطة، وانعدام تكافؤ الفرص، خصوصاً لجيل الشباب، وغياب منهج اقتصادي لدعم صمود الناس في وجه الاحتلال والاستيطان، وضد تخصيص أكبر جزءٍ من الموازنات للمنظومة الأمنية، على حساب دعم احتياجات الناس الصحية، والزراعية، والتعليمية، والاجتماعية.

بالإضافة إلى غياب الفصل بين السلطات، وهيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين، التشريعية والقضائية، وزوال استقلال القضاء، والتفرّد في أنماط القيادة، وتضاؤل دور المؤسسات وتهميشها.

ثالثاً، الانقسام بين حركتي فتح وحماس الذي ما زال مستمراً منذ عام 2007، بعد انهيار حكومة الوحدة الوطنية الوحيدة منذ نشوء السلطة، التي لم تعش سوى 86 يوماً، وهو انقسام تصاعد، بدل أن يتلاشى، ليترافق مع انقساماتٍ مؤسفةٍ جديدةٍ داخل حركة فتح، مع إدراكٍ عميقٍ لدى جماهير الشعب الفلسطيني أن الانقسام سبب الضعف الرئيسي، ومصدر النزف المتواصل في طاقات الشعب الفلسطيني وقدراته.

جوهر التغيير الذي يطمح إليه الشعب الفلسطيني التعطّش لإنهاء الإنقسام، واستبداله بنظام الشراكة الديمقراطية، والتطلّع إلى تغيير النظام السياسي بإزالة كل أشكال التمييز والفساد، وتبنّي سياساتٍ تلبي طموحات الشعب الفلسطيني واحتياجاته. تغيير يفتح الطريق لاستبدال نهج المفاوضات الفاشل باستراتيجية وطنية جديدة، تركّز على مقاومة الاحتلال ونظام التمييز العنصري، والتمسك بالحقوق الوطنية الفلسطينية، وتغيير ميزان القوى لمصلحة الشعب الفلسطيني.

ومن ناحية أخرى، تواجه الانتخابات الفلسطينية تحدّيات كبيرة، منها سعي الاحتلال المعلن، بالإضافة إلى أطراف

> غياب الانتخابات والعملية الديمقراطية سنوات طويلة أحدث حالة من التصحّر السياسي

دولية وإقليمية، إلى إلغاء الإنتخابات. ولم يتورع الاحتلال عن شنّ حملات اعتقالاتٍ ضد نواب سابقين ومرشّحين محتملين، مع إطلاق التهديدات باعتقال بعض الذين ينوون الترشح. ويواصل الحكام العسكريون الإسرائيليون إطلاق التصريحات التي تفيد بأنهم ضد إجراء الانتخابات، ويعملون على منع إجرائها في القدس.

أما التحدّي الثاني، ومظهره العدد الكبير من القوائم المرشّحة، فيكمن في أن غياب الانتخابات والعملية الديمقراطية سنوات طويلة أحدث حالة من التصحّر السياسي، والتحجّر في النظام السياسي، ما أدى إلى الانكفاء عن التنظيمات، وعن آليات العمل السياسي المنظم، بالإضافة إلى ما سببته وسائل الاتصال الحديثة من تعزيز للفردية.

والتحدي الثالث إجراءات الاحتلال المنهجية منذ توقيع «أوسلو»، بتجزئة أوصال الأراضي المحتلة وتقطيعها، فالقدس معزولة وممنوعة على غالبية سكان الضفة الغربية وجميع سكان قطاع غزة المفصول بالكامل عن الضفة، ولا يستطيع أحد الوصول إليه أو الخروج منه إلى الضفة إلا بتصريح عسكري إسرائيلي. والضفة الغربية جُزِّئت إلى 224 جزيرة منفصلة عن بعضها، بالحواجز وجدار الفصل العنصري، والمستعمرات الاستيطانية.

هذه العوامل، وأخرى مبرَّرة مثل الإحساس بالظلم والتمييز، أدّت إلى ما رأيناه من تعزيز الاتجاهات العشائرية والمناطقية في بعض القوائم، وفي الاحتجاجات العديدة على موقع بعض المرشّحين في القوائم.

إجراء الانتخابات بنظام التمثيل النسبي خطوة مهمة نحو تطوير النظام السياسي الفلسطيني، لكن بعض الاتجاهات تجد صعوبةً في التأقلم معه، وتجد الحل في زيادة عدد القوائم المترشحة، وهو أمرٌ شائع في بلدان أخرى، ومقبول ديمقراطياً.

تواجه الانتخابات الفلسطينية التي طال انتظارها تحدّيات كبيرة، وتهديدات بإلغائها أو تأجيلها، وهو أمر يمكن أن يشكل صدمةً للشعب الفلسطيني الطامح إلى التغيير الشامل وإنهاء الانقسام.

(الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية)

فرنسا... فشل المجتمع المدني أم إفشاله؟

سلام الكواكبي

مع بدء الظاهرة الماكرونية، التي أسس لها وصول الشاب المصرفي، إيمانويل ماكرون، إلى سدة الرئاسة الفرنسية سنة 2017، كثر الحديث عن اعتماده الأساس على شخوص من المجتمع المدني في تشكيل فريقه الرئاسي، كما في تشكيل وزارته الأولى. وعلى الرغم من أنّ الرئيس الجديد حينذاك آتٍ من مصنع القوالب الإدارية نفسه، المكنّى بالمدرسة العليا للإدارة، وهي من أعلى المدارس العليا وأهمها، والتي تضمن لخرّيجيها وظيفة سامية فور تخرّجهم، فإنّه، وبمعرفة شبه دقيقة بهذا الوسط النخبوي، مال إلى تفضيل أسماء مجهولة من المجتمع المدني الفرنسي، للعمل معه ولتحقيق برامجه التي نعتها بالإصلاحية. وبميله هذا، سعى إلى جذب الطبيب والمهندس والناشط والصحافي ورجل الأعمال... إلخ. ونال بذلك إعجاباً مؤقتاً اتسم بالترقب والحذر. مفهوم المجتمع المدني واسع ومختلَفٌ على تحديده بشكل دقيق في بعض المدارس الفكرية، إلا أنّ التجربة أفضت إلى تحديده بسلطةٍ رمزيةٍ لا سلطة لها تنهمك في العمل المدني لأهداف أعمّ وأشمل من الأيديولوجيات المحصورة بتيار سياسي أو عقائدي محدّد. وإن استبعدنا الأحزاب من تعريف هذا المفهوم، وهو ما يرد في بعض الأدبيات الموثقة، فنحن إذاً، نبتعد نسبياً ومجازياً عن السياسة، على الرغم من اليقين بوجود السياسة في كلّ مفاصل الحياة العامة، وحتى الخاصة أحياناً. تعتبر الجمهورية الفرنسية، منذ أقرّت قانون 1901 لتنظيم العمل المدني، من أهم الدول أوروبياً وكونياً، إن لم تكن أهمها بالإطلاق، التي تضم في جنباتها العدد الأكبر من منظمات المجتمع المدني العاملة والناشطة في كلّ المجالات والحقول، من الإنساني إلى الحيواني إلى الطبي إلى البيئي إلى الحقوقي إلى آخره. وبالتالي، أضحى المجتمع المدني الفرنسي يُعتبر ركناً رئيسياً من أركان الأمة الفرنسية بكلّ جدارة وامتياز. ويُعترف له بأنّه قد ساهم في مفاصل تاريخية كثيرة، في إنقاذ الجمهورية من الانحراف في الممارسة، ومن الفساد في الإدارة، ومن الظلم في الأحكام، ومن التوتر في المجتمع. وصار المثال الفرنسي قدوة في تشكيل المنظمات والجمعيات في أربعة أصقاع المعمورة. كذلك، صار قانون 1901 مرجعاً أساسياً في إظهار مسار انطلاق العمل المدني القائم على أسس صحيحة وقواعد شفافة.

من خلال هذه التجربة الرائدة والثرية، اغتبط بعضهم لإشراك ممثلين عن المجتمع المدني لا باع لهم بالسياسة إلا اهتمامات جانبية أو اجتماعات انتخابية أو متابعات قرائية أو مناقشات عائلية، في تشكيل الحكومة الفرنسية الأولى في عهد ماكرون. وعلى الرغم من أنّ مفاتيح العقد والحلّ ظلّت في يد «جوبيتير فرنسا» وهو اللقب الذي يعني ما يعنيه، وكان معارضو ماكرون يلحقونه به، ثم صار معتمداً حتى من مؤيديه، فإنّ الشكل الحكومي والتنفيذي صار مختلفاً، إذ ارتفعت نسبة التمثيل الشبابي والنسائي بشكل ملحوظ، وصار الولوج إلى قصر الاليزيه لا يتطلب ارتداء الأثواب الرسمية والياقات البيض، بل صار في وسع بعض الوزراء الحضور بلباس المدينة المريح، وحتى بأحذية رياضية. للوهلة الأولى، حاز هذا المشهد الجديد في المسرح السياسي الفرنسي على إعجاب الرأي العام وتقديره، كما بعض المراقبين والمحللين الذين كانوا قد شعروا بالملل المطعّم بالخيبة من إعادة إنتاج النظام المؤسساتي الفرنسي نفسه عبر نخبة ذات لون وطعم موحد، وإن جاءت حيناً من اليمين، وأحياناً من اليسار. وامتد هذا الإعجاب إلى أبعد من حدود الجمهورية، فصار يتغنّى به أبناء الدول الأخرى، خصوصاً تلكم التي تتعرّف رويداً رويداً على براعم العمل المدني بعد خروجها من عقود الشمولية أو الاستبداد. وانهمك الباحثون في خطّ الأوراق التي تشيد بإشراك المجتمع المدني الحقيقي في عملية تنفيذ السياسات. بدت التجربة

> مع الكارثة الوبائية ظهر عجز كثيرين من أعضاء المجتمع المدني المستوزرين عن فهم آليات العمل السياسي

واعدة، وترقب الجميع نجاحها أو تمنّوه، فكان ضحية التجربة الأول هو نيكولا هولو، الآتي من أهم الجمعيات البيئية، والذي تسلّم وزارة البيئة، وهي من أهم الوزارات في التراتبية الفرنسية. وبعدما أجزل في الوعود وفي الطموحات المبنية على ثقة عمياء بالتكليف الماكروني، وبهامش الحركة الذي وعد بأن يكون واسعاً، فسرعان ما تبيّن له أنّه أُحْضِر ليكون وثيقة تبرئةٍ لكلّ الإجراءات المعادية للبيئة، أو غير الحامية لها على الأقل، والتي سيتم تبنّيها بناء على أهمية التعاون مع التجمعات الصناعية الهامة واللوبي النووي، وكلّها حقول تنتهك البيئة من ألفها إلى يائها، استقال الوزير سريعاً، ليعود إلى عمله المدني. ودّع الناس باكياً على مدخل وزارته، ناصحاً من يشبهه بعدم الانسياق إلى الوقوع في الفخ نفسه، المُرصّع بالوعود. مع بدء الكارثة الوبائية، توضّحت الصورة بفجاجة أكبر، فظهر عجز كثيرين من أعضاء المجتمع المدني المستوزرين عن فهم آليات العمل السياسي ومماحكاته. كذلك، فشل آخرون في فهم المسارات الإدارية المُعقدة عموماً، فسارعت وزيرة الصحة، أنييس بوزان، إلى الاستقالة، وهي الطبيبة المرموقة، بحجّة الترشّح للانتخابات البلدية، وهي الواثقة من فشلها فيها.

قلّة من استقال مبتعداً عن هذا المسار، والأكثرية قبلت بالرضوخ لتعليمات «جوبيتير» (ماكرون)، وصاروا بذلك أدوات تنفيذ، وليسوا أصحاب سياسات وإرادات. وصار من الواضح أنّ تجربة إقحام ممثلين عن المجتمع المدني في السلطة التنفيذية ليست بالأمر المحمود، لأنّهم أكثر فاعلية في التفكير وفي الإدلاء، وفي المصداقية، عندما يكونون خارجها. فهل يرعوي الآخرون؟

(كاتب سوري في باريس)

الثورة السورية المهزومة

سمير الزبن

التاريخ قاسٍ لا يرحم، ولا يتعامل بالرغبات والأحلام. والهزائم أبشع دروسه، لأن عشرات الآلاف، والملايين في الحالة السورية، دفعوا ثمن الهزيمة، ولم يحققوا أهدافهم. من الصعب الإقرار بأن سلطة حاكمة هزمت المجتمع الذي تحكمه وحطّمته. عادة ما تتحكّم السلطة بالمفاصل الأساسية للمجتمع، فتسيطر على البلد، وسرعان ما تتفكّك هذه السيطرة، عندما يثور المكون الأساسي للمجتمع في مواجهة السلطة، فتتفكك البنية الصلبة للسلطة. لم يجرِ هذا في التجربة السورية التي لها كثير من الخصوصية في سياق الثورات العربية، وتحتاج إلى دراسة.

هل كان الناس على خطأ، عندما قرّروا أن يكسروا حاجز الخوف، ويثوروا في وجه نظام ديكتاتوري، متعسّف، شمولي، دموي، طائفي؟ منذ عقود، هناك عشرات الأسباب التي تجعل الناس تثور عليه، بل تبدو الثورة السورية تأخرت، بالنظر إلى الحجم الهائل من الظلم والقمع الذي مارسه النظام، كقمع معمم، لم يدفع البلد إلى الإذعان لسلطته فحسب، بل وأعدم كل عمل سياسي فيها، حيث جفّف هذا النظام كل المنابع التي يمكن أن يتسرّب منها العمل السياسي، بحيث أصبح المجتمع غير قادر على قول: لا. .. لسلطةٍ اخترقته حتى العظم، وأعادت تصميم المجتمع وفق آليات سيطرة سلطوية، غير قابله للفكاك منها. لذلك، عندما ثار السوريون، كانوا يقومون بعمل أسطوري، مفاجئ، لأنفسهم قبل أي أحد آخر.

من المبكر الحديث عن آثار الثورة السورية، لأن الآثار التي تتركها الثورات المهزومة تكون أكبر وأكثر عمقاً من الثورات المنتصرة، لأن واحدا من الأشياء التي تفعل فعلها في المجتمعات بعد الثورات الكبرى، تفعل فعلها، ليس بقوة المعطيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فحسب، بل بما أطلق عليه هيغل «مكر التاريخ»، وهو ما يتجاوز كل المعطيات السابقة، أو يكون نتيجة تفاعل كل هذه المعطيات، بطريقةٍ ليس للمحللين القدرة على استنتاجها المنطقي، فيكون «مكر التاريخ» العامل الحاسم في إكمال الصورة التي رفضت أن تكتمل خلال الصراع نفسه. ويمكن قراءة نتائج هذا «المكر» في ما بعد الحدث، ولا يمكن اعتماده مسبقاً في التحليل لقراءة الصورة، وقد يأتي مكر التاريخ من تراكم عوامل مخفية، لسنا قادرين على رؤيتها، لكنها تفعل فعلها الحاسم، من دون أن تعطي مؤشّرات. إنه نوعٌ من السحر الموضوعي، وليس حلماً فارغاً لرغبة التغيير. لماذا «مكر التاريخ»؟ لأن حجم الوقائع والحوادث الكبيرة والصغيرة الهائلة التي وقعت خلال العقد الأخير من تاريخ سورية لا يمكن الإلمام به، تبدو سورية اليوم حطاما من وقائع وأحداث لا يمكن الإلمام بها أو جمعها والوصول إلى قراءة مطابقة، أو قريبة من مطابقة الواقع وقراءة المستقبل القادم. ولأنه تصعب قراءة الحاضر، يمكن النظر في الماضي لفهم كيف وصلت الثورة السورية إلى الهزيمة. قد يكون فهم الماضي مدخلاً لفهم الحاضر، وبالتالي خطوةً من أجل النظر إلى المستقبل.

شهدت سورية التي ثارت قبل عقد أكبر إهانة في تاريخها الحديث، بعملية التوريث، التي حل فيها الابن مكان الأب في رأس هرم النظام السياسي في سورية. وجاءت الإهانة من أن حافظ الأسد أنجز فراغاً سياسياً هائلاً في البلد خلال ثلاثة عقود من حكمه البلد، بفعل عامل التجريف السياسي الذي اتبعه خلال فترة حكمه، خصوصا في مطلع الثمانينيات، تركت البلد أرضاً محروقة بالمعنى السياسي، كتنظيمات سياسية ورجال سياسة. ولم تكن تعمل في هذه الأرض المحروقة سوى أدوات القمع، في مقدمتها الأخطبوط الأمني، بأجهزته المتعددة المربوطة بالرئيس نفسه. الفراغ الذي تم تكريسه في البلد هو الذي جعل عملية التوريث تسير بالسلاسة التي سارت فيها، ولم يصدر أي اعتراض في البلد. وإذا كانت قوى المعارضة محطّمة، بفعل القمع المديد، فلم يكن موت الأب مناسبة لتعبر في الشارع عن معارضتها التوريث. ومن الغريب أيضاً أنه لم يظهر رجل طامح

> هزمت الثورة ولم ينتصر النظام، تحطّم البلد، والنظام الذي هدّد بحرق البلد أو بقاء الأسد، حصل على الاثنتين

من رجال السلطة نفسها للوصول إلى منصب الرئاسة، فتم تعديل الدستور، والبلد كله، على مقاس الولد، ليصبح مقاس الرئاسة يناسبه. كان واقع الحال يومها يقول إن البلد استمرت محكومة بجثة الأب، وليس بنباهة الابن. وسيبقى البلد كذلك، حتى انطلاق الاحتجاجات، معلنة الثورة السورية في مارس/ آذار 2011.

مع انطلاق الاحتجاجات، اهتز النظام السياسي في البلد، لكن النواة الأمنية الصلبة العاملة على حمايته بقيت متماسكة. وحدّدت هذه البنية الأمنية عدوها الرئيس، في الفعاليات المحلية في المدن والبلدات السورية، والتي باتت قوة محرّكة للاحتجاجات، والتي حازت احترام السكان المحليين. لم تأت هذه الشخصيات الفاعلة من أحزاب المعارضة، إنما جاءت على السياسة من واقع مكانتها الأهلية في أماكن سكنها.

ومنذ البداية، تم تحديد هؤلاء بوصفهم العدو الرئيسي، والذين عمل النظام على تصفيتهم الجسدية أو اعتقالهم. تاركاً نماذج أخرى ولدت في سياق الثورة السورية، أو تم توليدها بفعل عوامل استخبارية وإقليمية، أكثر منها ولادة نتاج تفاعلاتٍ محلية. الوضع اليوم في غاية الغرابة، هزمت الثورة ولم ينتصر النظام، تحطّم البلد، والنظام الذي هدّد بحرق البلد أو بقاء الأسد حصل على الاثنتين، حرق البلد ودمّرها وبقي الأسد بوصفه حجر القفل في قوس النظام، من دونه ينهار هذا النظام. من جانب آخر، انهار النظام بالمعنى الدولتي للكلمة. ولأن البلد تحطّم سياسياً وأمنياً وجغرافياً، أصبح الوضع في البلد نوعا من الأحجية غير القابلة للحل، بوجود نظام لا يملك أيا من مقومات البقاء، وهزيمة ثورة شعب، لم يعد قادراً على التحرّك، للخلاص من بقايا نظامٍ في بلد محطّم.

(كاتب فلسطيني في السويد)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads